

مثالبُ السياسات العقابية في التصدي لانتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية

مَجريّات اللقاء الواقع في الفترة من 16 إلى 17 أبريل/نيسان 2016

بيانٌ ختامي

مقدّمة

نحن،¹ مجموعة من المدافعات النسويات عن العدالة الجنسية والإنجابية وجوانب النوع الاجتماعي/الجندر، من مختلف ربوع العالم، التقينا في نيويورك من السادس عشر إلى السابع عشر من أبريل/نيسان 2016 لتفنيد وتحديد أوجه القصور والتحديات التي تنطوي عليها السياسات العقابية في التصدي لانتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية. بعد انقضاء يومين من المناقشات المثمرة، وعروض دراسات الحالة، والجدال، خرجنا بهذا البيان المختصر الذي يلخص ما توصلنا إليه من نتائج اللقاء وفي الوقت نفسه يمثل إسهامًا في تعميق الجدل حول موضوع اللقاء.

تأتي استجابة الدول عبر المناطق المختلفة من العالم فيما يتعلق بقضايا الحقوق الجنسية والإنجابية في الغالب في إطار نظام العدالة الجنائية. ولا يقتصر توظيف هذا النهج من التجريم على الدول فحسب: إذ ظلّ النهج السائد في المؤسسات المانحة والحركات النسوية أيضًا متمثلًا في تدعيم المناصرة الساعية إلى إعادة التصدي لانتهاكات الحقوق باستخدام التجريم. وقد استثمر التجريم حلًا على مدى عقود من الزمن.

مع ذلك، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة في تبني قوانين تجرّم انتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية، فإنّ المشكلات الهيكلية التي تؤدي إلى هذه الانتهاكات غالبًا ما تظل بعيدة عن التناول. ومن واقع خبرتنا في الدفاع عن العدالة الجنسية والإنجابية، نجد أن القانون الجنائي لم يتصدّ بصورة سليمة للحصانة. كما أنه أخفق إلى حد كبير في التصدي الكافي/الحد من هذا النوع من الانتهاكات.

فضلاً عن ذلك، هناك استخدام مفرط للقانون الجنائي في سياق البنى الاقتصادية النيوليبرالية مثل اقتصاد الرعاية العالمي، ومجمعات الصحة والسجون الصناعية *prison-industrial complexes*²، والعسكرة، والعنف الهيكلية، والاتجار في الأشخاص، واستخدام الدولة المتنامي لنظام العدالة الجنائية كاستجابة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ويلقى التجريم رواجًا وتعزيزًا تحت ستار توفير الحماية والمحافظة على الأخلاق. وتكتسب هذه الخطابات السائدة زخمًا من الأصوليات والأيديولوجيات الدينية والعرقية واليمينية. فهي تعمل في إطار أنظمة بطريكية/أبوية وعنصرية وقمع متمأس، تحفظ بنا انعدام التكافؤ المتقاطعة، بما في ذلك تلك القائمة على العنصر والعرق والهوية الجندرية/النوع الاجتماعي، والنشاط الجنسي، والتوجه الجنسي، والموقع الجغرافي، والوضع القانوني، والقدرة، والحالة الصحية، والسن، والديانة.

1 شكر خاص إلى سونيا كوريي Sonia Corrêa الباحثة المشاركة من مؤسسة الأيدز البرازيلية متعددة التخصصات [Brazilian interdisciplinary AIDS Association \(ABIA\)](#)، والرئيس المشترك لمرصد السياسات المنظمة للنشاط الجنسي [Sexuality Policy Watch](#)، الذي لم يتمكن من حضور اللقاء بشخصه، ولكنه شارك في إحدى الجلسات عبر السكايب Skype.

2 مجمعات السجون الصناعية مصطلح يصف المصالح المتقاطعة بين الحكومة والصناعة التي تستغل المراقبة والشرطة والسجن كحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لمزيد من الاستيضاح يمكن الاطلاع على شرح للمصطلح على موقع [Critical Resistance](#)، عبر الوصلة التالية: <http://criticalresistance.org/about/not-so-common-language>. [المترجم]

لذا، نسعى إلى توسيع الجدل الدائر حول انتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية، بغية التحليل والتنفيذ والخروج بإستراتيجية شاملة لا تعتمد على التجريم بمفرده في مكافحة هذه الانتهاكات وحماية العدالة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

التحديات المرتبطة بقصر التصدي لانتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية على التجريم³

فيما يلي التحديات التي رصدتها مجموعتنا فيما يتعلق باختيار الدول اللجوء إلى السياسات العقابية والتجريم دون غيرها كطريقة للجرم السريع. شملت قاعدة النقاشات عرض دراسات حالة من بلدان مختلفة نعمل فيها.

- لا يعد التجريم استجابة ملائمة وفعّالة في التصدي لقضايا الصحة العامة أو تأكيد حقوق الأفراد الجنسية والإنجابية. إذ إن التجريم في سياق قضايا الصحة العامة، يؤدي في أغلب الأحيان إلى وقوع انتهاكات لحقوق أفراد مفترض أنهم ساعون إلى الحماية. الحالة التي قدمت في هذا السياق هي قانون تجريم نقل فيروس نقص المناعة البشرية HIV في كينيا وهو قانون الوقاية من فيروس نقص المناعة، ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/الأيدز والسيطرة عليه رقم 14 لسنة 2006 (the HIV and AIDS Prevention and Control Act, No. 14 of 2006) الجزء 24 منه، والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2010 بإشعار قانوني رقم 180 لسنة 2010 (Legal Notice No. 180 of 2010) وهو القانون الذي قضت إحدى المحاكم الكينية بعدم دستوريته. ميّز القانون ضد النساء ممن قد يثبت مسؤوليتهن عن الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة، مخففاً في حمايتهن أو تمكينهن من ممارسة جنس آمن. وإجمالاً، لا يفعل التجريم في قضايا الصحة العامة إلا مفاضة نقاط الضعف والتهميش بدلاً من خلق بيئة مواتية يمكن للناس فيها اتخاذ قرارات مستنيرة حول حقوق الصحة الإنجابية والجنسية.
- تلجأ الدول إلى استخدام القانون الجنائي كإصلاح سريع للعنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي، مع نقص شديد فيما يمكن اتخاذه من إجراءات أخرى للتصدي للعنف الهيكلي والعنف الذي تتغاضى عنه الدولة. ففي الوقت الذي مررت فيه الحكومة المصرية سنة 2014 قانوناً يعاقب على التحرش الجنسي، تظل قضية المعتقلات ممن خضعن لكشف العذرية الجبري على أيدي طبيب عسكري في 2011 من دون أي مواجهة.
- تركز أنظمة العدالة الجنائية حول العالم في الأساس على التجريم، ولم يثبت أنه رادع ناجع في منع انتهاكات الحقوق الفردية. في مصر، على سبيل المثال، تم تمرير قانون تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للأُنثى/الختان في 2008، ومع ذلك ووفقاً للمسح الصحي الوطني، لعام 2015، ما زالت مصر تحافظ على معدل مرعب بنسبة 87% من الفتيات والنساء بين سن 15 و49 تعرضن للختان، على مستوى القطر. وفي 2008، كانت النسبة قبل تمرير القانون قد بلغت 91%، وهو ما يشير إلى انخفاض بطيء حتى بعد تمرير القانون. ومن ثم، فلن يفلح التجريم وحده في مكافحة الختان، بل هناك ضرورة لنهج أكثر شمولية.
- إن فعل التجريم نفسه ضمن هذه القوانين لا يغير/يؤثر بأصالة في المعايير الاجتماعية والثقافية. بل إنه بالأحرى يعزز ويدعم في الغالب المعايير والتنميطات المرتبطة بالنوع الاجتماعي/الجنس. وهذه هي حالة قانون الاغتصاب الجماعي في باكستان على سبيل المثال. فعقوبة الاغتصاب الجماعي هي الموت. ومع هذه العقوبة الشديدة، هناك تقاعس في تمرير الاتهامات التي اعتراها بعض الشك. كما أنّ الدولة لا تمتلك قدرات تحرر وتحقق وطب شرعي ملائمة لإثبات الجريمة على مرتبكي الاغتصاب: في قضية مختار ماي Mohktar Mai التي وقعت مؤخراً، ظهرت انحيازات القاضي والذهنية الأبوية عبر الأعداء والمساحة التي أعطيت لمرتبكي الجريمة في الحكم القضائي. وقد فاقم من هذا

³ استطاع المشاركون في اللقاء تحديد هذه التحديات عبر النقاشات وكذلك بتقديم دراسات حالة تكشف عن أوجه القصور في النهج موضع النقاش.

⁴ <http://www.dhsprogram.com/pubs/pdf/FR313/FR313.pdf>

غياب التدريب والموارد اللازمة لجمع أدلة شرعية وحفظها في وقتها، وهو ما لعب ربما دورًا حاسمًا في القرار النهائي.

- يفترض التجريم مقدمًا نهج حمائي يعزّز أحيانًا تنميطات حول النساء كونهن ضعيفات غير قادرات على اتخاذ قرار بأنفسهن، بل يعزّز تهميشهن واستضعافهن. وهذه هي حالة قوانين الهجرة في النرويج. فحسب القانون النرويجي، يعطي أي دليل على زواج قسري الأساس الكافي لرفض لَمّ الشمل الأسري، وهو بدوره ما أضعف فرص منع الزواج القسري والحماية منه بدلًا من تقويتها.

- يفرض التجريم نهجًا محدودًا وفرديًا لا يضع في الاعتبار الأسباب الجذرية وطبيعة المشكلة متعددة الأبعاد. فاستجابة الدولة لانتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية تنصبّ على التجريم من دون الاعتبار في الحاجات الواقعية والفعلية للشخص الذي انتهكت حقوقه. ففي 2006، مررت البرازيل قانونًا قانونًا للعنف المنزلي اعتبر متقدمًا كونه غير قاصر على الجرائم الجنائية. يشمل النهج المفاضلة ولكنه أيضًا يدعو إلى تدابير حمائية عاجلة (مساكن آمنة، دعم مالي فوري من الزوج) لدعم المرأة التي انتهكت حقوقها في علاقة تنطوي على سوء المعاملة والعنف. ومع ذلك، يظل القانون محدودًا بحقيقة أن معظم المحاكم الجديدة المختصة في العنف المنزلي لم تطبق أيًا من البنود التي تتجاوز التجريم. وقد تحقّق بعض التقدّم مع تطبيق البنود الوقائية والحمائية في القانون. ولكن مع تصاعد التحفّظات المسيحية في الكونغرس الوطني، أصبح الجدل حول التدابير المطلوبة أكثر صعوبة فيما يتعلّق بالتكافؤ بين الجنسين والتعليم الجنسي الشامل في المدارس. ومن ثم، كانت تدابير الحماية العاجلة التي هي أكثر تعقيدًا وضرورة وتتجاوز الحكم على مرتكبي الجرم بالاعتدال عن الضحايا، هي أقلّ شيء منحه القضاة. وهناك مبادرات للتفكير في بدائل عن السجن مثل التدخلات السيكولوجية مع مرتكبي الجرم، تأتي ضمن نهج يركز على تحقيق الاستقرار الأسري بدلًا من حماية النساء. ولكن لا يوجد كذلك دليل على انخفاض العنف ضد النساء والفتيات.

- يسفر التركيز على التجريم أيضًا عن تلاعب بالقانون، ويمكن أن يؤدي إلى تجريم النشاط الجنسي والحقوق الجنسية. في هذه الحالة، يستخدم التجريم في الغالب كأداة لفرض معايير وسلوكيات اجتماعية وثقافية عبر التهديد بالعقاب ما لم تحترم هذه المعايير. في الهند، على سبيل المثال، قد تستغل الأسر قانون الاغتصاب والتعدي الجنسي استغلالًا سيئًا في حالة عدم موافقتهم على الأفعال التي تتمّ بالتراضي بين المراهقين بعضهم بعضًا.

- فضلًا عما تقدّم، يعدّ نظام العدالة الجنائية محفوفًا بكثير من المشكلات الخاصة، والقوانين الجنائية تقصر استجابة الدولة لانتهاكات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية فقط على بنية لا تعمل في الغالب كما ينبغي. إذ يمارس نظام العدالة الجنائية تمييزًا بل يعيد التضحية بفئات هي فعليًا محرومة من حقوق التصويت وخصوصًا المرأة، والأطفال، والمراهقين والعاملات في الجنس، وفئات LGBTIQ (المثليين، والمثليات، ومزدوجي التوجه الجنسي، والمغبرين أدوارهم الجنسية، والمخنثين، ومن مازالوا في مرحلة التساؤل حول هويتهم (ن) الجنسية)، ومجتمعات المهاجرين، والمتعاشين مع فيروس نقص المناعة HIV، والجماعات العرقية والدينية والأقلية. وهذه هي حالة الشباب الذي غير دوره الجنسي من السود في الولايات المتحدة. إذ يحقّ للشرطة في مدينة نيويورك توقيف هؤلاء الشباب وتفنيشهم، وقد يستخدم حيازتهم الواقي الذكري ضدهم دليلًا على انخراط مزعوم في العمل بالجنس أو الاتجار في الجنس. وتستهدف هذه السياسة السود والملونين تحديدًا وتشجّع المتاجرين فعليًا على الإحجام عن استخدام الواقي الذكري. كما أنها تقف حائلًا بين من يريدون حماية أنفسهم من الإصابة بالأمراض المعدية عن طريق ممارسة الجنس، تاركة إياهم دون حماية وفي حالة أكثر عرضة للخطر. ويخشى الشباب من الملونين الآن حمل واقي ذكري معهم وهم يتحركون. ما يمكن استخلاصه من هذا المثال هو أن جعل الشرطة (وفي النهاية السجن) هي مدخل النظام القضائي الرئيسي يمثل إشكالية كبيرة. إذ إن وحشية الشرطة وعنفها وانتشار صناعات السجن في النظام النيوليبرالي يعكس مأسسة النظام القضائي العقابي. إذ ينتفع نظام المراقبة هذا من الزيادة في التجريم على حساب أكثر المجتمعات عرضة للخطر معزّزًا في الوقت نفسه الوضع القائم الذي يتستر على نقاط التقاطع بين انعدام التكافؤ والظلم.

- وأخيرًا، هناك قوانين التجريم التي تحمي، بحسب الزعم، سيادة الدول وحدودها الجغرافية، والحد من تنقّل الأفراد وضبطه وتنظيمه شرطيًا عبر الحدود. تجريم العمل في الجنس، وجنوح اللاجنين المتعمد على الحدود ومعاملتهم عند

الوصول، والحرب على المخدرات، كل هذا يساهم في زيادة الاتجار. وفي منطقة التقاطع بين التنقل المحدود، والعجز، والمكانة، والانتماء العرقي، والعمل، يصبح من الصعب تأكيد العدالة الجنسية والإنجابية في مناخ من المراقبة المشددة وكراهية الأجانب المتصاعدة.

خاتمة

مثلما ذكرنا سلفاً، أنّ اللجوء إلى التجريم والسياسات العقابية كان إحدى الطرائق الرئيسية التي تتصدى بها الدول والمانحون، بل نشطاء المجتمع المدني لانتهاكات الحقوق والعدالة الجنسية والجناحية. وكخطوة أولى نحو تنفيذ هذا النهج غير الملائم، كان الهدف الرئيسي من وراء اللقاء هو خلق مساحة للمشاركة والتعلم حول الجوانب الإشكالية التي يخلفها هذا النهج، مع إثارة أسئلة مستفزة في الوقت نفسه تعطينا الفرصة للنظر بعناية في هذا النهج في خبراتنا اليومية. إنها لمهمة تحدي: العقاب ماثل بعمق في أفكارنا حول العدالة، وتنفيده قد يشعرنا أننا مازلنا نفتقد إلى أداة لحماية الحقوق. ولكن الالتزام المشترك بنهج يجمع بين القطاعات المختلفة في التعامل مع العدالة الجنسية والإنجابية⁵ أمر يتطلّب منا عدم الصمت أمام التناقضات والفشل في تقديم الدليل في إطار التجريم.

ولا شك أن تحقيق فهم عميق لحدود التجريم كحل، يجعلنا ندرك مدى الصعوبة في استمرار الدفاع وطنياً وإقليمياً ودولياً عن لجوء الدول إلى هذا النهج. ومن ثم فإننا ملتزمون بمواصلة التقدم في هذا النقاش بغية التوصل إلى تصميم إستراتيجية مناصرة أكثر شمولاً تسعى إلى إرساء عدالة تصالحية تأهيلية بدلاً من العقابية. بمعنى آخر، عدالة من أجل الضحايا لا تسعى إلى الانتقام من مرتكبي الجريمة، بل تضمن بدلاً من ذلك احترام حقوق الضحايا وحمايتهم والاعتراف بعدم تكرار هذه الانتهاكات. نسعى إلى تحقيق إستراتيجية تتصدى للأسباب الجذرية والمشكلات الهيكلية التي تؤدي إلى انتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية في المقام الأول. وسوف نقاوم محاولات إبدال السياسات الاجتماعية بأخرى جنائية. ولن نعمل في صوامع منعزلة. بل سنسعى لإرساء صلات بين العدالة الجنسية والاقتصادية والبيئية وتحقيق التقدم لهذه الصلات، مع تعزيز نهج يسعى لتأكيدهم الثلاثة.

ندعو النسويات وجميع الفاعلين المهتمين من مختلف الحركات الانخراط معنا في هذا الجدل، ولا سيما مناقشة بدائل لنهج التجريم ومشاركة قصص النجاح من سياقاتهم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المختلفة.

⁵ نسعى بمفهومنا عن العدالة الجنسية والإنجابية إلى الترويج لإطار يلفت الانتباه إلى مظاهر انعدام التكافؤ الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية وسط المجتمعات المختلفة التي تساهم في انتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية.